

**THOUGHT OF THE ARABIC SYNTAX REFORM BY IBRĀHĪM
AL-SĀMARĀ'Ī: FOUNDATIONS AND ASPECTS**

التفكير النحويّ التجديديّ عند إبراهيم السامرائيّ: أسسه ومظاهره

Mohd Nizwan Musling

ⁱ (Corresponding author). Senior Lecturer, Faculty of Major Language Studies, Universiti Sains Islam Malaysia.
mohdnizwan@usim.edu.my

Received: 20 June 2024

Article Progress
Revised: 8 July 2024

Accepted: 20 August 2024

Abstract	<p><i>The concept of reform in any field relies on the motivations and principles established by its proponents, who often draw on modern research methodologies developed in Europe or the West. However, the contributions of early modern syntax Arab scholars, particularly those who graduated from European universities, have not been thoroughly examined. This study aims to explore the contributions of one such reformer, Ibrāhīm al-Sāmarā'ī, focusing on his objective views regarding the foundations and manifestations necessary for the transformation of Arabic grammar. Utilizing a descriptive-analytical approach, this research analyzes Ibrāhīm al-Sāmarā'ī's works in this area, along with other relevant studies, to discuss them in accordance with grammatical and linguistic principles. The main findings of this research indicate that the reform of Arabic grammar by Ibrāhīm al-Sāmarā'ī is based on seven principles: expanding the scope of Arabic grammar; adopting the descriptive method for language research; excluding non-linguistic elements from grammatical study; abolishing the concept of grammatical governance; eliminating all forms of grammatical causation; canceling estimated parsing, local parsing, and sentence parsing; and restructuring grammatical materials, eliminating some, and basing the division of Arabic sentences on the state and nature of the predicate.</i></p> <p>Keywords: <i>Ibrāhīm al-Sāmarā'ī, Syntax Reform, Sentence, Predicate.</i></p>
-----------------	--

ملخص البحث	<p>تبنّي فكرة التجديد في أيّ علمٍ على الدواعي والأسس التي أرساها صاحب الفكرة مستفيداً مما تلقاه من مناهج بحثيّة علميّة حديثة في أوروبا أو الغرب. ومع ذلك، لم يسلط الضوء على ما أدلى به العلماء العرب المحدثون الأوائل وهم من خريجي الجامعات الأوروبيّة. ولذا، يهدف البحث إلى الكشف عن شخصيّة أحد هؤلاء المجدّدين، وهو إبراهيم السامرائيّ. ومن ثم، الوقوف على ما قدّمه من آراء موضوعيّة تبيّن ما ينبغي أن</p>
-------------------	--

يقوم عليه التجديد في النحو العربيّ من أسس ومظاهر. يتكئ البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، باستقراء مؤلّفات إبراهيم السامرائيّ في هذا المضمّار، زيادة على دراسات أخرى ذات علاقة بالموضوع، لتحليلها ومناقشتها وفقاً لمعطيات الدرس النحويّ واللغويّ. ومن أهمّ النتائج التي توصلّ إليه هذا البحث أنّ تجديد النحو العربيّ قائم على سبعة أسس، وهي توسيع مفهوم النحو العربيّ، ثانياً الاعتماد على المنهج الوصفيّ في وصف اللغة ودراستها، وإخراج العناصر غير اللغوية من الدرس النحويّ، ثالثاً إلغاء العامل النحويّ، رابعاً إلغاء التعليل النحويّ بجميع أشكاله، خامساً إلغاء الإعراب التقديريّ والإعراب المحليّ وإعراب الجمل، سادساً إعادة تنسيق المواد النحوية وحذف بعضها الآخر، سابعاً تقسيم الجملة العربية مبني على حالة المسند وطبيعته.

الكلمات المفتاحية: إبراهيم السامرائي، تجديد النحو، الجملة، المسند.

مقدمة

يعد التجديد من أهمّ المسائل العلمية التي تجعل النحو العربيّ قابلاً للنقد والنقاش بدءاً من أصوله. وللتجديد في النحو العربي مصطلحات أخرى تتمثل في الإصلاح، والإحياء، والتيسير. ويراد بالتجديد النحويّ اصطلاحاً فكُّ الحصار عن التراث النحويّ ليعود طليقاً بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحويّ ليعود غضاً طرياً بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية دون المعالجات الكلامية، والتقسيمات المنطقية التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته، وابتعدت عن النحو في معانيه ومرامييه الأخرى.^١

لعل التجديد في النحو العربيّ لم يتمّ إلا بالتكامل بين ثنائية النقل والعقل حيث إنّ الأول منهما يتحقّق بعودة النحويّ أو الباحث في المقام الأول إلى مصادر اللغة العربية المحتجّ بها (القرآن الكريم مع قراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب)، وفقه أساليبها دون فرض الحكم النحويّ المسبّق عليها، في حين يتطلب الثاني التخلّص من نظرية العامل النحويّ أو التخفيف منها، وإحلال فكرة القرائن مكانه، والتخلّص من القياس العقليّ، ومن العلل النحوية الثواني والثالث، ومنع التقدير والتأويل، والمعالجة الكلامية والمنطقية، ومن كل ما يؤدّي إلى فتح الأبواب النحوية غير العملية.^٢

^١ محمد حسين الصغير. (١٩٩٠). نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري، بغداد: مطبعة المجمع العراقي، ١٠.

^٢ موسلينغ، محمد نيزوان. (٢٠٢٢). التجديد في النحو العربيّ بين المصطلحات والمفاهيم في ضوء ثنائية النقل والعقل، وقائع إلكترونية لمؤتمر دولي للإسلام والعلوم، ٧٢٥-٧٣٢.

التجديد في النحو العربيّ ليس جديدَ النشأة؛ إذ أزمة النحو العربيّ كانت موجودةً على وقت النحويين القدماء معاصرةً لهم ومتناثرة في كتب التراث تدعو لتجديده، وتندمّر منه ومن مسأله العويصة، حتى صار الناس يتندّرون على النحويين ويسخرون منهم ومن حججهم، وضاق الشعراء-بما فيهم أبو العلاء المعريّ- بقيود النحو التي كبلتهم من الغلو في القياس والتعليل والتأويل. ولذا، فإن بذور التجديد قد ظهرت عند النحاة المتقدمين أنفسهم من أمثال النحاس (ت ٣٣٨هـ) في كتابه "التفاحة في النحو". فقد نادى فيه بطرد الأبواب غير العملية، ك: باب الاشتغال، وباب التنازع، وأن المضمرة جوازاً ووجوباً، ومسألة التقدير والتأويل،^٣ واستمرت إلى ما حقّقه شوقي ضيف من كتاب "الردّ على النحاة" لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي ذهب فيه ابن مضاء إلى رفض العلل النحوية الثواني (القياسية) والثالث (الجدلية)، ولم ينسب العمل النحويّ إلى الألفاظ كما زعمه النحاة، بل إلى المتكلم أي المتكلم نفسه الذي يصنع هذه الألفاظ والمعاني في الكلام. وكما أنه لم يقبل القياس (من أصول النحو) إلا القياس القائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد ما دام فيه ما يؤيّد السماع أو النصّ. وأما القياس العقلي الذي يقاس أحكاماً على أحكام لنوع من المشابهة فهو-عنده-مرفوض، زيادةً على إلغاء التمارين غير العملية، ومنع التأويل والتقدير في العبارات.^٤

وذلك ما نجده عند القدامى الذين دعوا إلى تجديد النحو العربيّ، مما يقودنا إلى البحث في مجهودات المحدثين في دعوتهم إلى فكرة التجديد وتبنيهم الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها التجديد في النحو العربيّ. ولذا، نجد مجموعة ليست بقليلة من الدراسات المهمة بهذا الموضوع، وذلك دراسة يوسف محمود شاهين بعنوان "محاولات التجديد في النحو اتجاهات وتفسيرات ونتائج". وهذه الدراسة تفيدها الفكرة بأنّ التجديد في النحو العربيّ -حسب تصور هذا الباحث- ينطلق أساساً من الشعور بصعوبة المادة النحوية مما يُعرقل نجاج الطلاب في اكتسابها والإلمام بها. ولذا، نجده قد صمّم كثيراً من الجهود والمؤلفات في النحو العربيّ ما يمكن تدريسها ضمن مناهج تجديد النحو العربيّ مثل: الإطالة والتوضيح، والاختصار للتيسير، والشرح والتفصيل والنظم الشعريّ (بغرض حفظ القواعد)، ونشوء المصطلحات النحوية، والخلاف النحويّ، ومعيار الفصاحة بين الشكل والمعنى، وقضية الرواية والقياس النحوي.^٥ وكل ذلك ما يجعل مفهوم التجديد واسع الآفاق.

ولا يختلف كثيراً عن ذلك ما قدّمته الدراسات الحديثة الأخرى التي تناولت هذه القضية بعنوانين وأهداف ومناهج مختلفة من أمثال: "تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجاً)" لتقوى محمد حجر

^٣ أحمد مختار عمر. (١٩٦٧). دعوات الإصلاح للنحو العربي. مجلة الأزهر، ٥(٣٩)، ٥١٦؛ وفالح العجمي. (٢٠٠٤). تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام "الرغبة في الإصلاح والعجز الدائم". مؤتمر علم اللغة الثاني، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٥٨٨.

^٤ ابن مضاء القرطبي. (١٩٨٢). الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف.

^٥ يوسف محمود شاهين. (١٩٨٩). محاولات التجديد في النحو اتجاهات وتفسيرات ونتائج. رسالة ماجستير، إشراف الدكتور محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، ٥٥-١٩٤.

سبيل،^٦ و"جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده" لصادق فوزي دباس،^٧ و"محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)" لخالد عبد الكريم بسندي،^٨ و"اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: دراسة وتقويم" لأحمد الصلاحي الزهراني،^٩ و"تجديد النحو العربي عند مهدي المخزومي: أسسه ومظاهره" لمحمد نيزوان موسلينغ،^{١٠} إضافةً إلى الكتب المتخصصة التي تشير إلى حركة تجديد النحو بما فيها كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، وكتاب "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" لمحمد أحمد عرفة" بوصفه رداً على كتاب "إحياء النحو"، وكتاب "النحو الجديد" لعبد المتعال الصعيدي. ومع كثرة هذه الدراسات، لم يكن ثمة دراسة مستفيضة تعنى بإبراهيم السامرائي مع أنه يعد من أحد أوائل الباحثين المحدثين العرب في الدرس النحوي، وله مؤلفات يدعو فيها إلى التجديد في النحو العربي.

بناء على كل ما سبق، يحاول هذا البحث الوقوف على خلفية إبراهيم السامرائي الشخصية ومسيرته العلمية، وعلى ما كتبه من مؤلفات نقدية تجاه النحو العربي نظرياً كانت أم تطبيقياً، بغية الكشف عن أسس ومظاهر تجديد النحو العربي عنده، مقارنةً بمن سبقه من علماء اللغة والنحو.

منهج البحث

يعتمد البحث بطبيعته النوعية الكيفية للوصول إلى أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع مادته من المصادر الأولية والثانوية. أما المصادر الأولية فتتمثل في مؤلفات إبراهيم السامرائي، وهي تبتت آرائه في تجديد النحو العربي خاصة كتبه الآتية: النحو العربي نقد وبناء، والفعل زمانه وأبنيته، ثم العربية تواجه العصر، زيادةً على الكشف عن خلفيته الشخصية والعلمية والعملية. ومصادر البحث الثانوية تقع في المقالات العلمية والرسائل الجامعية والأبحاث الأخرى التي تتناول القضايا ذات العلاقة بتجديد النحو العربي في العصر الحديث. أما على مستوى التحليل فيعتمد على منهج تحليل الوثائق من خلال استخراج الأدلة من الوثائق

^٦ تقوى محمد حجر سبيل. (٢٠١١). تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجاً) دراسة تحليلية نقدية. رسالة الدكتوراه في النحو، إشراف محمد صالح حسين ومبارك حسين نجم الدين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠-٥٥.

^٧ صادق فوزي دباس. (٢٠٠٨). جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ١-٢(٧)، ٨٦-١٠١.

^٨ خالد عبد الكريم بسندي. (٢٠٠٨). محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية). مجلة الخطاب الثقافي، جمعية اللهجات والتراث الشعبي في جامعة الملك سعود بالرياض، (٣)، ٥٧-٨٤.

^٩ أحمد الصلاحي الزهراني. (٢٠٠٢). اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: دراسة وتقويم. رسالة ماجستير في اللغة والنحو والصرف، إشراف سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، ٢٣-٤٢٦.

^{١٠} موسلينغ، محمد نيزوان. (٢٠٢٣). تجديد النحو العربي عند مهدي المخزومي: أسسه ومظاهره، مجلة القناطير: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية، ٣٢ (٢)، ٢٢٧-٢٤١.

والاعتماد عليها في التوصل إلى النتائج ومناقشتها، زيادةً على الاستعانة بنموذج آري (Ary) وآخرين لعام ٢٠١٠؛ لكونه مناسباً لتحليل البيانات النوعية بما أنه يتسم بالشمول، ويحتوي على مراحل وخطوات واضحة.^{١١}

ويعر هذا النموذج بثلاث مراحل، وهي: التنظيم والألفة، والتميز والتقليص، والتفسير والتمثيل. في مرحلة التنظيم والألفة، نُظِّمت مادة البحث المجموعة من المصادر بعد القراءة المتأنية، لتجهيزها للخطوة بعدها التي راجع البحث فيها نشأة تفكير الأدب الإسلامي وحقيقته مراجعة دقيقة من خلال ما جمع من معلومات بغية تحويل هذه المادة إلى نص مكتوب، ومن ثم ترتيب الأفكار الأولية وتنظيم البيانات. أما المرحلة الثانية وهي الترميز والتقليص فبدأ البحث في كتابة ملاحظات تحليلية تساعد على التفكير نظرياً نتائج البحث والربط بين النتائج والإطار المفاهيمي. فتكون هذه الملاحظات تعليقات وأسئلة لما جمع من بيانات، فهي تعين على عملية ترميز تلك البيانات وتقسيمها إلى أجزاء في جملة أو فقرة، وتوضّع تسميات لهذه التقسيمات. ثم المرحلة الثالثة التي تتمثل في عملية التفسير والتمثيل، أي تفسير البيانات السابقة وفقاً لتقسيماتها تفسيراً علمياً موضحاً بالتمثيل إن اقتضت الحاجة.

نتائج البحث

إبراهيم السامرائي: خلفيته ورحلته العلمية والمهنية

ولد إبراهيم أحمد الراشد السامرائي في مدينة العمارة، وهي إحدى حواضر جنوب العراق بين بغداد والبصرة، سنة ١٩٢٣م. وكانت طفولته ككهولته بائسة؛ إذ توفيت أمه وهو صغير، وتوفي أبوه بعد ذلك في البصرة غرباً عام ١٩٣٤م. وتلقى تعاليمه الابتدائية والإعدادية بمدينة العمارة، ثم أكمل ببغداد دراسته الثانوية والجامعية. ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس عام ١٩٥٦م، بعد أن بعثته إليها كلية ملك الفيصل، في تخصص فقه اللغة والنحو المقارن في رسالتين: الرسالة الكبرى عنوانها "الجموع في القرآن مقارنة بصيغ الجموع في اللغات السامية"، وعنوان الرسالة الثانوية تحقيق كتاب «المثل السائر» لابن الأثير بإشراف جان كانيينو وشكلي لبلاشير.^{١٢} من حيث المهنة التدريسية، اشتغل إبراهيم السامرائي بالتدريس مدة سنتين، ثم عيّن مدرّساً في كلية الآداب جامعة بغداد بعد حصوله على الدكتوراه، وتدرّج حتى

^{١١} الفقيه، أحمد حسن أحمد. (٢٠١٧). تصميم البحث النوعي في المجال التربوي مع التركيز على بحوث تعليم اللغة. مجلة دولية للدراسات النفسية، ٢(٣)، ٣٥٥-٣٦٠؛ حسين والماليكي وفا. (٢٠٢٣). أسباب الاحتمالات الإعرابية في تفسير البيضاوي: سوري البقرة وآل عمران أنموذجاً، مجلة العبقري، ٢٩(١)، ١٤-٣٨.

^{١٢} أحمد العلوانة. (٢٠٠١). إبراهيم السامرائي علامة العربية الكبير والباحث الحجة. دمشق: دار القلم، ٢٢.

وصل إلى درجة الأستاذية، ثم طلب إحالته إلى المعاش عام ١٩٨٠م حيث عمل بالجامعة الأردنية (١٩٨٢-١٩٨٧) ثم بجامعة صنعاء (١٩٨٧-١٩٩٦)، وألقى عصا الترحال في عمّان.^{١٣}

ومن أهم أساتذته طه الراوي، ومصطفى جواد، وعبد العزيز الدوري، وجان كانتينو، وريجنس بلاشير. أما أقرانه فهم صبحي البصام، وعلي جواد الطاهر، وحسن ظاظا، وعلي الزبيدي، وصلاح خالص، ومهدي المخزومي، وجميل سعيد. وتتلّمذ على يديه وليد خالص، وهاشم الطعان، ومحمد ضاري الحمّادي، وحاتم الضامن، وطالب عبد الرحمن التكريتي.^{١٤}

أما إسهاماته العلمية مع المجامع اللغوية العربية فهي تتمثل في كونه عضواً في المجمع اللغوي بالقاهرة والأردن، وفي المجمع العلمي العربي الهندي، وفي جمعية اللسانيات في باريس. ومن مؤلفات إبراهيم السامرائي التي تثبت وجوده، وفقهه النحوي واللغوي التاريخي هي:

١. التطور اللغوي التاريخي.
٢. التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية.
٣. التوزيع اللغوي الجغرافي في العراق.
٤. الدخيل في الفارسية والعربية والتركية.
٥. دراسات في اللغتين السريانية والعربية.
٦. درس في تاريخ العربية المحكية.
٧. رحلة في المعجم التاريخي.
٨. العربية تاريخ وتطور.
٩. الفعل زمانه وأبنيته.
١٠. فقه اللغة المقارن.
١١. في الأمثال العربية.
١٢. في الصناعة المعجمية.
١٣. في اللهجات العربية القديمة.
١٤. المدارس النحوية أسطورة وواقع.
١٥. مع المصادر في اللغة والأدب.
١٦. المجموع اللغوي معجم في المواد اللغوية التاريخية الحضارية.
١٧. من أساليب القرآن.
١٨. من بديع لغة التنزيل.
١٩. من سعة العربية.

^{١٣} المرجع نفسه، ٢٢-٢٣.

^{١٤} المرجع نفسه، ٢٣-٢٤.

٢٠. النحو العربيّ في مواجهة العصر.

٢١. النحو العربيّ نقد وبناء.

التجديد النحويّ عند إبراهيم السامرائي: أسس ومظاهر

يرى إبراهيم السامرائي أنّ الغرض الأول من النحو في بداية نشأته كان تعليمياً، إلا أنّه لم يبقَ كذلك؛^{١٥} إذ قد صار النحو مادةً للدرس والاجتهاد، وصار له أصحابه ممن عرفوا بالنحاة. ولقد أدى هذا إلى أن أصبح النحو مادة معقّدة عسيرة المنال تُبعد عن تناول المشكلة اللغوية؛ ذلك أنّها اقتبست من المنطق الأرسطيّ وأساليبه ما أحال المادة اللغوية إلى شيء آخر،^{١٦} إلا أنّ المتأخرين هم الذين أساءوا إلى منهج الدرس العلميّ بإدخالهم العناصر غير اللغوية في درسه للغة العربيّة ولا سيما نحوها.^{١٧} وكان من نتيجة ذلك، أنّنا ورثنا نحن - أهل هذا العصر - نحواً غريباً نتلقّفه في الحواشي وتلمسه في شروح (الألفية) فنستظهره، ولكننا نجهل العربية ونجهل نحوها، ذلك أنّنا في نحو هذه العربية إزاء فرضيات ومعميات لا سبيل إلى إدراكها، والافتناع بها. ومن نتائج هذا أن الدارس قد يستوعب مادة النحو فيحفظ عن ظهر قلبٍ أبيات الألفية ويعرف شرحها، ولكنه يظل عاجزاً عن كتابة شيءٍ يسيرٍ خالٍ من اللحن.^{١٨}

انطلاقاً من هذا الوضع، دعا إبراهيم السامرائي في محاولته لتجديد النحو العربيّ إلى ضرورة الأخذ بمنهج الدرس الحديث، وفي ذلك قال: إنّنا مضطرون إلى الأخذ بمنهج جديدٍ في فهم هذه المادة النحوية جرياً على ما يقتضيه العلم اللغويّ الحديث من إدراك مسائل اللغة والنحو،^{١٩} والمنهج الجديد الذي قصده السامرائي هو المنهج الوصفيّ، إذ قال: إنّ العلم اللغويّ الحديث يقتضينا وصف الظواهر اللغوية، والنحويّة، وهذا النهج يفرض علينا طرحَ مناهج البحث القديمة، وبذلك يتم لنا ما نرومه من التيسير الذي أمسى ضرورةً لتعليم لغتنا إلى أحداثنا الذين يعانون مما هم فيه من مصاعب في فهم العربية لغةً و نحواً.^{٢٠} ومفهوم التجديد الذي يريده السامرائي ليس تهذيباً وتشذيباً للقواعد النحوية أو بمعنى التقليل من تفصيلاتها أو حذفها، بل

^{١٥} إبراهيم السامرائي. (١٩٩٧). النحو العربيّ نقد وبناء. عمان: دار عمار، ٥-٦.

^{١٦} إبراهيم السامرائي. (١٩٧٧). اللغة والحضارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٥٢.

^{١٧} إبراهيم السامرائي. (١٩٨٢). العربية تواجه العصر. بغداد: دار الجاحظ، ٢١.

^{١٨} المرجع نفسه.

^{١٩} إبراهيم السامرائي. (١٩٩٧). المرجع سابق، ٢٣٣.

^{٢٠} المرجع نفسه.

يريد بناءً جديداً. لذلك، قال إنه لا بد أن يكون لنا نحو جديد لا يقتصر في جدته على إلغاء بعض المواد، وتغيير شيء منه لا يمس إلا القليل الذي للأصول، وهذا النحو الجديد لا بد أن يكون شيئاً من العلم اللغوي.^{٢١}

إضافة لذلك، قد أقام إبراهيم السامرائي منهجه في تجديد النحو على جملة من الأسس، وهي:

١. إلغاء العامل النحوي: فقد ظهر موقفه صريحاً في إلغاء العامل النحوي ومتوافقاً مع موقفه في تجديد النحو وتيسيره، وعبر عن ذلك بقوله: وعلى هذا فلا بُد لنا ونحن نتشبتُ بفكرة تيسير النحو لطلاب العربية أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساساً قام عليه منهج النحويين الأقدمين، وما زلنا متمسكين به حتى في كتبنا الحديثة، فما زال التلميذ الصغير يقول في الفعل المضارع: "مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، والتجرّد في هذا الموضوع عاملٌ معنويٌّ؛ لأنّه يعني تجرداً من العوامل اللفظية.^{٢٢} ويتضح رفض العامل عنده كذلك في مسألة الإغراء والتحذير؛ إذ قال إنّ نصب هذه الأسماء الكثيرة لا يُثير في أنفسنا حاجةً للبحث عن عامل، فليس ذلك من منهجنا، فإننا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه الأسماء منصوبةً، ولا نقول بالعامل الناصب لها، وذلك أنّ المنهج الذي نأخذ أنفسنا به هو وصف الكلام الذي يستعمله العربون.^{٢٣}

٢. إلغاء التعليل النحوي: إيماناً بدراسة الظاهرة التحويلية دراسةً وصفيةً، فقد أنكر إبراهيم السامرائي التعليل النحوي بجميع أشكاله؛ لأنه ليس من طبيعة الدرس النحوي عنده، وذلك ما أطلق عليه العلل الأوائل (التعليمية) والعلل الثواني (القياسية)، والعلل الثالث (النظرية الجدلية)، حيث قال: ومضوا في غيهم فزعموا أنّ رفع الفاعل ونصب المفعول الأول (علة أولى). وسألوا أنفسهم: لم رفع الفاعل ونصب المفعول فزعموا أن ذلك... (علة ثانية) وزادوا في السؤال وقالوا: هلا كان العكس، أي نصب الفاعل ورفع المفعول؟ وزعموا أنّ هذا (علة ثالثة)... وليس الخوض في هذا إلا ضرب من العبث أغرق فيه النحاة فأفسدوا سعيهم؛ لأن النحو علم لغوي يؤخذ من العربية في سماحتها وسعتها، فليس من داعٍ لهذا التكلف والتحمل، وذلك كله بعيد عن طبيعة ما ينطلق به العربون على سجاياهم.^{٢٤}

ولكن نرى أن رفض التعليل جملة وتفصيلاً ربما لا يخدم المتعلم أو الباحث، طالما هذا التعليل لا ينحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية (يشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط باللغة مثلاً)، ولا يُهمل أصولها. فالدارس كما يرى الجوّاري "كثيراً ما يصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه،

^{٢١} إبراهيم السامرائي. (١٩٨٤). هل من نحو جديد، مجلة العربية للدراسات اللغوية، تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية، ٣(١)، ٥٩.

^{٢٢} إبراهيم السامرائي. (١٩٩٧). المرجع سابق، ٢١٨.

^{٢٣} إبراهيم السامرائي. (١٩٦٦). الفعل زمانه وأنيبته. بغداد، مطبعة ٢، ١٢٩.

^{٢٤} إبراهيم السامرائي. (١٩٩٩). رحلة في المعجم التاريخي. القاهرة: عالم الكتب، ٢٩٧ - ٢٩٨.

ويتساءل عن الأسباب التي سببها، والعوامل التي عملت على وجودها.^{٢٥} لذلك نرى أنّ قول السامرائي برفض التعليل لم يسلم له، بل قام هو نفسه بتعليل بعض المسائل النحوية، فمن ذلك مثلاً قوله في حذف التنوين من المنادى المفرد، وحذفه أيضاً من اسم (لا) النافية للجنس، قال: "وأرى تعليل هذا أن الاسم باعتماده على جزء سابق وهو (يا) النداء يكون وحدة صوتية ذات طول معين محدود، واقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين اللاحق التماساً للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية بحيث إن الاسم يسلم له هذا التنوين قبل زيادة (يا). وعلى هذا الوجه، نستطيع أن نعلّل نصب (لا) النافية لما بعدها كنصب "أنّ" لما بعدها مع ترك التنوين فنقول مثلاً (لا ريب) والريب قبل دخول الأداة كلمة تصلح للتنوين، ولكنه يفارقها بعد دخول الأداة عليه حفاظاً على هذه الوحدة الصوتية".^{٢٦}

٣. إلغاء الإعراب التقديري والمحلي وإعراب الجمل: فالنحوي برأيه غير مُطالب أن يقول: إن علامة الرفع مقدّرة بسبب كذا (التعذر أو الثقل) وعلى هذا لا بد من إلغاء الإعراب التقديري. وليس للنحوي أن يقول في الفاعل الذي لزم حركة بعينها لا تتغير (وهو البناء)، نحو: جاء هذا: أن الفاعل (هذا) مبني على السكون في محل رفع، وعلى هذا لا بد من إلغاء الإعراب المحلي.^{٢٧} وزيادة على إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات، فإنه ألغى إعراب الجمل أيضاً، وفي ذلك قال: "أما القول بإعراب الجمل، فهو فذلّة ينبغي الإقلاع عنها، ولم يقل بما النحويون الأقدمون إلا بسبب من تعلّقهم بالإعراب وسيطرته على جميع ما جاؤوا به في النحو".^{٢٨}

٤. توسيع مفهوم النحو: لم يكن السامرائي بمعزل في هذا عمّا قرّره الدارسون المحدثون مثل إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي؛ لذلك قال في مفهوم النحو: "وهذا النحو الجديد لا بد أن يكون شيئاً من العلم اللغوي، وأريد بالعلم اللغوي أن يعرض للكلمة مفردة كما يعرض لها وهي داخلة في تركيب جملة. فهي مفردة لا بد أن توصف في بنائها واشتقاقها وبيان كونها فعلاً أو اسماً مع الإشارة إلى حركتها إن كانت متحركة، وسكونها إن كانت ساكنة، ولزوم حركة بعينها إن لزمت الحركة، وسكونها إن لزمت السكون، وتغير الحركة وعدم تغيرها. وفي جملة ذلك مجال في الكلام على أحوال الكلمة وعلاقتها بغيرها، علاقة ينساق منها الكلام على مسائل كثيرة هي أبواب النحو كالفعل، والفاعل والمفعول وغير ذلك. وللنحوي في أي من هذه الأشئات نظر خاص يدخل في باب النحو".^{٢٩}

^{٢٥} الجوّاري، أحمد عبد الستار. (١٩٨٤). نحو التيسير دراسة ونقد منهجيّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ٤٩.

^{٢٦} إبراهيم السامرائي. (١٩٩٧). المرجع سابق، ٢٠٥.

^{٢٧} إبراهيم السامرائي. (١٩٨٤). المرجع سابق، ٥٦.

^{٢٨} إبراهيم السامرائي. (١٩٦٦). المرجع سابق، ٢٣١.

^{٢٩} إبراهيم السامرائي. (١٩٨٤). المرجع سابق، ٥٦.

٥. الاعتماد على المنهج العلمي الحديث؛ الوصفي الموضوعي: إبراهيم السامرائي من الذين احتضنتهم معاهد العلم في أوربا؛ لذلك كان من الطبيعي أن تستهويه مناهجهم اللغوية الحديثة، ومنها المنهج الوصفي الذي أعجب به كثيراً ورأى في استخدامه تيسيراً وتجديداً للدراسات اللغوية والنحوية. وقال "علينا أن ندرس لغتنا دراسةً واقعيةً فنتبع منهجاً وصفيّاً نتخذ من الكلم العربيّ والجملّة العربيّة ومما يكتب أو يقال مادةً فنصفها ونعرض أجزائها وعلاقة كل جزء بآخر وكيف يتأتى المعنى من التركيب ويتغيّر المعنى من غير التركيب".^{٣٠} وقال أيضاً "إن المنهج العلمي الذي ينبغي أن ندرس العربية بمقتضاه يفرض علينا أن يكون منهجنا موضوعياً وبجثنا موضوعياً (بعيداً عن التعليل والتأويل والنظر الخيالي)، وذلك أن ندرس العربية دراسة تصل منها إلى الفهم الصحيح... بعيداً عما علق بها عن عناصر دخيلة ليست من العربية، وليس فيها شيء من الطبيعة اللغوية".^{٣١}

٦. إعادة تنسيق المواد النحوية وحذف بعضها الآخر: أما ما يخصّ إعادة تنسيق المواد النحوية، فإن من أمثلتها عند السامرائي دعوته إلى جمع الأدوات التي تؤدّي وظيفة النفي في باب واحد،^{٣٢} وعدّه الفاعل ونائبه مادة واحدة لاتحادهما في كونهما مسنداً إليه، وفي أداء المعنى،^{٣٣} وإخراج (ظن وأخواتها) من النواسخ، وإحاقها بالأفعال التي يليها فاعل ومفعول وحال،^{٣٤} ومن أمثلة إعادة التنسيق أيضاً، تجزئته عطف البيان بين الصفة والبدل باستثناء حالتين سماهما بياناً.^{٣٥} وأما ما يخص حذف المواد النحوية، فإن من أمثلتها عنده، دعوته إلى إلغاء الضمائر المستترة، وإلغاء أبواب الاشتغال والتنازع والإخبار بالذي.^{٣٦}

٧. تقسيم الجملة بناء على حالة المسند وطبيعته، لا على صدارتها باسم أم فعل: تبني السامرائي رأي المخزومي في تقسيمه للجملة العربية، وهو قائم على طبيعة المسند. وقال: "وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة، فإن (سافر محمد) جملة فعلية هي نفسها محمد سافر.^{٣٧} فالسامرائي أفاد من مقولة المخزومي في رسم حدّ الجملة الفعلية، وهذا واضح من قوله: "أما نحن فنقول إن (محمد سافر)، و(سافر محمد) جملتان فعليتان ما دام المسند فعلاً".^{٣٨} وأما تحديد موقفه من الجملة الاسمية، فإنه

^{٣٠} إبراهيم السامرائي. (١٩٨٢). العربية تواجه العصر. بغداد: دار الجاحظ للنشر، ١٩-٢٠.

^{٣١} المرجع نفسه، ٢٠.

^{٣٢} إبراهيم السامرائي. (١٩٩٧). المرجع سابق، ٩٠.

^{٣٣} المرجع نفسه، ١٠٠.

^{٣٤} المرجع نفسه، ٩٨-٩٩.

^{٣٥} المرجع نفسه، ١٢٢-١٢٣.

^{٣٦} المرجع نفسه، ٧٩، ١٠٤-١٠٥، ١٣٢-١٣٤.

^{٣٧} إبراهيم السامرائي. (١٩٦٦). المرجع سابق، ٢٠٤.

^{٣٨} المرجع نفسه.

وإن لم يصرح به معنى يمكن الإفادة منه ضمناً من قوله المذكور آنفاً، وما دام المسند هو المحور الذي يحدّد فعلية الجملة، أو اسميتها؛ لذلك إذا كان المسند اسماً فهي من قبيل الجملة الاسمية. غير أنّ السامرائي لم يوافق المخزومي في مسألة المسند إذا كان دالاً على التجدد كانت الجملة فعلية، أما إذا كان دالاً على الثبوت والدوام كانت الجملة اسمية، ويرى أن هذا المعنى الذي أفاده المخزومي من مقولة الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) مسألة بلاغية لا يمكن أن تكون مادةً أو منهجاً في البحث النحوي.^{٣٩} ومقولة الجرجاني التي أفاد منها المخزومي معنى التجدد في الفعل والثبوت في الاسم، هي: "أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل، فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير، فكما لا يقصد ههنا إلى أن نجعل الطول والقصر يتجدد، ويحدث، بل توجبهما، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فيقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت: زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيّه، وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلفظ، فتأمل هذا البيت:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ^{٤٠}

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق لم يحسن".^{٤١} ومن ثمّ، ينفي السامرائي التجدد الحاصل بالفعل الذي أشار إليه المخزومي مستفيداً من مقولة الجرجاني المذكورة آنفاً، فقال السامرائي: "وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا (مات محمد)، و(هلك خالد)، و(انصرف بكر)، فهذه الأفعال كلها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد".^{٤٢} وأكد هذا المعنى بقوله: "ولعله قد فات المخزومي شيء في مقالة عبد القاهر الجرجاني هو أن المثال الذي جاء فيه كان الفعل فيه (ينطلق) وبناء (يفعل) أو المضارع يفيد التجدد والحدوث. واختيار الجرجاني ل(ينطلق) مفيد له في إثبات مقالته. أما أن يكون الفعل: سافر، وذهب، ومات، وما إلى هذا، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني ولا ما ذهب إليه المخزومي".^{٤٣}

^{٣٩} المرجع نفسه، ٢٠٤، ٢٠٨.

^{٤٠} القائل جؤية بن النضر، مع بعض الاختلاف اليسير في قوله: ما يألف الدرهم الصباح بدل لا يألف الدرهم المضروب. انظر: أحمد قيش. (١٣٩٩ هـ). مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي. دمشق: مطبعة دار العروبة، ٤٨٧.

^{٤١} الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٩٢). دلائل الإعجاز. ت: محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٧٤-١٧٥.

^{٤٢} إبراهيم السامرائي. (١٩٦٦). المرجع سابق، ٢٠٤.

^{٤٣} إبراهيم السامرائي. (١٩٦٦). المرجع سابق، ٢٠٤-٢٠٥.

خاتمة

يمكن أن نستخلص من كل ما تقدّم أنّ التفكير التجديديّ للنحو العربيّ عند إبراهيم السامرائي ينطلق من ملاحظاته النيرة في المشكلة المنهجية التي يعاني منها النحو العربيّ، وهي تتمثل في وجود العناصر غير اللغوية وفي مقدمتها الفكر المنطقي الأرسطيّ في وصف الظواهر اللغوية ودراستها عند النحاة. وذلك كله يجعل النحو العربيّ غريباً عن متعلميه فلا يساعدهم في ممارسة اللغة العربية على وجه صحيح ومرصّ.

للتخلّي من هذه المشكلة، قدّم إبراهيم السامرائيّ مقترحاً في سبيل تجديد النحو العربيّ، بحيث إنه دعا إلى الأخذ بمنهج الدرس الحديث في دراسة اللغة العربية، وهو المنهج الوصفيّ. ثم مفهوم التجديد للنحوي العربيّ عنده هو بناء جديد للنحو ذاته، وهو قائم على المنهج العلمي يمس أصول النحو العربيّ. ولذا، أرسى إبراهيم السامرائي لهذا التجديد سبعة أسس متينة، وهي: (١) توسيع مفهوم النحو العربيّ الذي ينبغي أن يدرس مجالاً خصباً في الكلام على أحوال الكلمة وعلاقتها بغيرها في التراكيب والجمل، ثم العلاقة التي ينساق منها الكلام على مسائل كثيرة هي أبواب النحو، و (٢) الاعتماد على المنهج العلمي الحديث وهو المنهج الوصفيّ في وصف اللغة ودراستها، وإخراج العناصر غير اللغوية من الدرس النحويّ، و (٣) إلغاء العامل النحوي أي لا داعي للبحث عن العامل النحويّ، ولذا، يلغى بابي الإغراء والتحذير، و (٤) إلغاء التعليل النحويّ بجميع أشكاله التعليمية والقياسية والجدلية؛ إذ إنه شيء من التمثل والتكلف وبعيد عن طبيعة اللغة، و (٥) إلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحليّ وإعراب الجمل، و (٦) إعادة تنسيق المواد النحوية كجمعها حسب الوظيفة المشتركة كأدوات النفي، ثم حذف بعضها الآخر كحذف باب الضمير المستتر، والاشتغال، والتنازع، والإخبار بـ الذي، و (٧) تقسيم الجملة العربية بناء على حالة المسند وطبيعته. اتّضحت مما تقدّم أنّ نتائج هذا البحث تقتصر على لبّ أفكار تجديدية للنحو العربيّ عند إبراهيم السامرائي، فيقترح البحث لدراسات مستقبلية أن تجري مقارنة بينه وبين الدارسين الآخرين الذين قدّموا كذلك فكرة التجديد في النحو العربيّ، من أمثال عبد المتعال الصعيدي، وأحمد عبد الستار الجوّاري، ومحمود السمران، وتمام حسان، وعبد الرحمن أيوب. ويقترح كذلك في مجال تعليم النحو العربيّ أن تستفاد مؤلفات إبراهيم السامرائي النحوية التجديدية في عرض القواعد العربية لأبنائها والناطقين بغيرها حتى يتسنى لهم الإلمام بها وتطبيقها كتابة ومحادثة.

المراجع

- إبراهيم السامرائي. (١٩٦٦). الفعل زمانه وأبنيته. بغداد: مطبعة العاني.
- إبراهيم السامرائي. (١٩٧٧). اللغة والحضارة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- إبراهيم السامرائي. (١٩٨٢). العربية تواجه العصر. بغداد: دار الجاحظ.

- إبراهيم السامرائي. (١٩٨٤). هل من نحو جديد. المجلة العربية للدراسات اللغوية، تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية، ٣(١)، ٥٩.
- إبراهيم السامرائي. (١٩٩٧). النحو العربي نقد وبناء. عمان: دار عمار.
- إبراهيم السامرائي. (١٩٩٩). رحلة في المعجم التاريخي. القاهرة: عالم الكتب.
- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد. (١٩٨٢). الرد على النحاة. القاهرة: دار المعارف.
- أحمد الصلاحي الزهراني. (٢٠٠٢). اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: دراسة وتقويم. رسالة ماجستير في اللغة والنحو والصرف، إشراف سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى.
- أحمد العلوانة. (٢٠٠١). إبراهيم السامرائي علامة العربية الكبير والباحث الحجة. دمشق: دار القلم.
- أحمد قبش. (١٣٩٩هـ). مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي. دمشق: مطبعة دار العروبة.
- أحمد مختار عمر. (١٩٦٧). دعوات الإصلاح للنحو العربي. مجلة الأزهر، ٥ (٣٩)، ٥١٦.
- تقوى محمد حجر سبيل. (٢٠١١). تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي نموذجاً) دراسة تحليلية نقدية. رسالة الدكتوراه في النحو، إشراف محمد صالح حسين ومبارك حسين نجم الدين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٩٢). دلائل الإعجاز. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الجواري، أحمد عبد الستار. (١٩٨٤). نحو التيسير دراسة ونقد منهجي. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- حسين والماليكي وفا. (٢٠٢٣). أسباب الاحتمالات الإعرابية في تفسير البيضاوي: سورتي البقرة وآل عمران أنموذجاً. مجلة العبقرى، ٢٩ (١)، ١٤-٣٨.
- خالد عبد الكريم بسندي. (٢٠٠٨). محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية). مجلة الخطاب الثقافي، جمعية اللهجات والتراث الشعبي في جامعة الملك سعود بالرياض، (٣)، ٥٧-٨٤.
- صادق فوزي دباس. (٢٠٠٨). جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ٧(١-٢)، ٨٦-١٠١.
- فالح العجمي. (٢٠٠٤). تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام "الرغبة في الإصلاح والعجز الدائم". مؤتمر علم اللغة الثاني، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ص ٥٨٨.
- الفيهي، أحمد حسن أحمد. (٢٠١٧). تصميم البحث النوعي في المجال التربوي مع التركيز على بحوث تعليم اللغة، مجلة دولية للدراسات النفسية، ٢(٣)، ٣٥٤-٣٦٧.
- محمد حسين الصغير. (١٩٩٠). نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري. بغداد: مطبعة المجمع العراقي.

موسلينغ، محمد نيزوان. (٢٠٢٢). التجديد في النحو العربي بين المصطلحات والمفاهيم في ضوء ثنائيات النقل والعقل، وقائع إلكترونية لمؤتمر دولي للإسلام والعلوم، ٧٢٥-٧٣٢.

موسلينغ، محمد نيزوان. (٢٠٢٣). تجديد النحو العربي عند مهدي المخزومي: أسسه ومظاهره، مجلة القناطير: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية، ٣٢ (٢)، ٢٢٧-٢٤١.

يوسف محمود شاهين. (١٩٨٩). محاولات التجديد في النحو اتجاهات وتفسيرات ونتائج. رسالة ماجستير، إشراف الدكتور محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك.

REFERENCES

- Aḥmad, 'A. (2001). *Ibrāhīm al-Sāmarā'ī 'Alāmat al-'Arabiyyah al-Kabīr wa-al-Bāḥith al-Ḥujjah*. Dimashq: Dār al-Qalam.
- Aḥmad, M. 'U. (1967). Da'awāt al-Iṣlāḥ lil-Naḥw al-'Arabī. *Majallat al-Azhar*, 5(39), 516.
- Aḥmad, Q. (1399H). *Majma' al-Ḥikam wa-al-Amthāl fī al-Shi'r al-'Arabī*. Dimashq: Maṭba'at Dār al-'Urūba.
- Aḥmad, Ṣ. Z. (2002). *Ittijāhāt Tajdīd al-Naḥw 'ind al-Muḥdithīn: Dirāsa wa-Taqwīm*. Risālat Mājistīr fī al-Lughā wa-al-Naḥw wa-al-Ṣarf, Ishrāf Sulaymān ibn Ibrāhīm al-'Āyid, Jāmi'at Umm al-Qurā.
- al-Faqīh, A. Ḥ. A. (2017). Taṣmīm al-Baḥth al-Naw'ī fī al-Majāl al-Tarbawī ma' al-Tarkīz 'alā Buḥūth Ta'līm al-Lughā. *Majallat Duwaliyya lil-Dirāsāt al-Nafsiyyah*, 2(3), 354-367.
- al-Jawārī, A. 'A. S. (1984). *Naḥw al-Taysīr Dirāsa wa-Naqd Manhajī*. Baghdād: Maṭba'at al-Majma' al-'Ilmī al-'Irāqī.
- al-Jurjānī, 'A. Q. (1992). *Dalā'il al-I'jāz*. al-Qāhira: Maktabat al-Khānjī.
- al-Sāmarā'ī, I. (1966). *al-Fi'l Zamānuhu wa-Abniyatuhu*. Baghdād: Maṭba'at al-'Ānī.
- al-Sāmarā'ī, I. (1977). *al-Lughā wa-al-Ḥaḍāra*. Bayrūt: al-Mu'assasah al-'Arabiyya lil-Dirāsāt wa-al-Nashr.
- al-Sāmarā'ī, I. (1982). *al-'Arabiyya Tuwājah al-'Aṣr*. Baghdād: Dār al-Jāḥiẓ.
- al-Sāmarā'ī, I. (1984). Hal min Naḥw Jadīd. *al-Majalla al-'Arabiyya lil-Dirāsāt al-Lughawīyya, taṣduruhā al-Munazzama al-'Arabiyya lil-Tarbiyya wa-al-Thaqāfa wa-al-'Ulūm -Jāmi'at al-Duwal al-'Arabiyya*, 3(1), 59.
- al-Sāmarā'ī, I. (1997). *al-Naḥw al-'Arabī Naqd wa-Binā'*. 'Ammān: Dār 'Ammār.
- al-Sāmarā'ī, I. (1999). *Riḥla fī al-Mu'jam al-Tārīkhī*. al-Qāhira: 'Ālam al-Kutub.
- Fāliḥ, 'A. (2004). *Tatwīr Maqarrāt al-Lughā al-'Arabiyya fī al-Ta'līm al-'Āmm "al-Raghba fī al-Iṣlāḥ wa-al-'Ajz al-Dā'im*. Mu'tamar 'Ilm al-Lughā al-Thānī. al-Qāhira: Jāmi'at al-Qāhira, Kulīyyat Dār al-'Ulūm, 588.
- Ḥusayn & al-Mālīkī, W. (2023). Asbāb al-Iḥtīmālāt al-I'rābiyya fī Tafsīr al-Bayḍawī: Sūrātī al-Baqara wa-Āl 'Imrān Namūdhajan. *Majallat al-'Abqarī*, 29 (1), 14-38.
- Ibn Maḍā' al-Qurṭubī, A. 'A. R. M. (1982). *al-Radd 'alā al-Naḥāh*. al-Qāhira: Dār al-Ma'ārif.
- Khālid, 'A. K. B. (2008). Maḥāwālāt al-Tajdīd wa-al-Taysīr fī al-Naḥw al-'Arabī (al-Muṣṭalaḥ wa-al-Manhaj: Naqd wa-Ru'ya). *Majallat al-Khiṭāb al-Thaqāfi, Jam'iyyat al-Lahajāt wa-al-Turāth al-Sha'bī fī Jāmi'at al-Malik Sa'ūd bi-al-Riyāḍ*, (3), 57-84.
- Muḥammad Ḥusayn, S. (1990). *Naḥw al-Tajdīd fī Dirāsāt al-Duktūr al-Jawārī*. Baghdād: Maṭba'at al-Majma' al-'Irāqī.
- Mūsliḡ, M. N. (2022). *al-Tajdīd fī al-Naḥw al-'Arabī bayna al-Muṣṭalaḥāt wa-al-Mafāhīm fī Daw' Thunā'iyya al-Naql wa-al-'Aql*. Waqā'i' Ilktrūniyyah li-Mu'tamar Duwalī lil-Islām wa-al-'Ulūm, 725-732.
- Mūsliḡ, M. N. (2023). Tajdīd al-Naḥw al-'Arabī 'ind Mahdī al-Makhzūmī: Asasuh wa-Mazāhiruh, *Majallat al-Qanāṭir: Majallat al-Dirāsāt al-Islāmiyya al-'Ālamiyyah*, 32 (2), 227-241.
- Ṣādiq, F. 'A. (2008). Juhūd 'Ulamā' al-'Arabiyya fī Taysīr al-Naḥw wa-Tajdīdih. *Majallat al-Qādisiyya fī al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Tarbiyya*, 1-2(7), 86-101.

- Taqwā, M. Ḥ. S. (2011). *Tajdīd al-Naḥw al-‘Arabī wa-Taysīruh (Shawqī Dayf Namūdhajan) Dirāsa Taḥlīliyya Naqdiyya*. Risālat al-Duktūrāh fī al-Naḥw, Isḥrāf Muḥammad Ṣāliḥ Ḥusayn wa-Mubārak Ḥusayn Najm al-Dīn, Jāmi‘at al-Sūdān lil-‘Ulūm wa-al-Tiknūlūjiyyā.
- Yūsuf, M. S. (1989). *Maḥāwālāt al-Tajdīd fī al-Naḥw Ittijāhāt wa-Tafāsīr wa-Natā’ij*. Risālat Mājistīr, Isḥrāf al-Duktūr Muḥyī al-Dīn Ramaḍān, Jāmi.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.